

الشركة المصرية المالية للتصكيك السيادي

٢٠٢٦/١٠/٠٢	٢٠٢٦/٠٩/٢٥	٢٠٢٦/١٠/٠٢	٢٠٢٦/٠٩/٢٥	الصكوك المصرية السيادية
العائد حتى تاريخ الاستحقاق		السعر		
▲ ٧,٤١ %	٦,٩٣ %	▼ ٩٧,٩٦ دولار أمريكي	٩٩,٠٠ دولار أمريكي	استحقاق أبريل ٢٠٢٩
▲ ٧,٧١ %	٧,٤٣ %	▼ ١٠١,٧٨ دولار أمريكي	١٠٣,١٢ دولار أمريكي	استحقاق أكتوبر ٢٠٣٢

(جدول يوضح أداء الصكوك المصرية السيادية بتاريخ ٢٠٢٦/١٠/٠٢)

تراجعت أسعار الصكوك المصرية السيادية ، مع ارتفاع عوائدها حتى تاريخ الاستحقاق خلال تداولات الفترة من (٢٠٢٦/٩/٢٥) إلى (٢٠٢٦/١٠/٠٢)، كما هو موضح بالجدول أعلاه.

جاء هذا الأداء في ظل استمرار الضغوط في أسواق الدخل الثابت العالمية، ولا سيما سوق الخزنة الأمريكية، حيث ارتفع عائد السندات الأمريكية لأجل ٣ سنوات من نحو ٤,٩٤٥٪ في (٢٠٢٦/٠٩/٢٥) إلى ٤,٩٥٥٪ في (٢٠٢٦/١٠/٠٢)، كما ارتفع عائد السندات لأجل ٧ سنوات من نحو ٥,٠٩١٪ إلى ٥,١٦٧٪ خلال الفترة نفسها^١.

وتزامن ذلك مع صدور بيانات الوظائف الأمريكية لشهر سبتمبر ٢٠٢٦، الصادرة عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي يوم الجمعة (٢٠٢٦/١٠/٠٢)، التي أظهرت إضافة الاقتصاد الأمريكي نحو ٢٩ ألف وظيفة فقط، إلى جانب ارتفاع معدل البطالة إلى ٤,٢٪ مقابل ٤,١٪^٢، مع خفض تقديرات نمو الوظائف للشهرين السابقين. ورغم ضعف البيانات، فإن القراءة لا تشير بالضرورة إلى تحول جوهري في سوق العمل، خاصة مع بقاء معدل البطالة ضمن نطاق ضيق خلال الأشهر الأخيرة.

وعلى الرغم من أن ضعف سوق العمل الأمريكي قد يدعم توقعات تباطؤ تشديد السياسة النقدية، فإن ارتفاع عوائد سندات الخزنة الأمريكية خلال الأسبوع يشير إلى استمرار تأثير عوامل أخرى على السوق، من بينها مخاوف التضخم، وارتفاع احتياجات الاقتراض الحكومي. وقد انعكست هذه التطورات على الصكوك المصرية السيادية الدولية من خلال ارتفاع العوائد حتى تاريخ الاستحقاق، بما يعكس استمرار حساسية أدوات الدين المصرية لتحركات العوائد الأمريكية واتجاهات الأسواق العالمية.

^١ <https://shorturl.at/saZGb>

^٢ <https://shorturl.at/IWM4f>

^٣ <https://shorturl.at/GPvao>

^٤ <https://shorturl.at/B6NNt>

^٥ <https://shorturl.at/TmABj>